استعادة الدور العالمى لروسيا: الأبعاد والتحديات

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١٣ فبراير ٢٠١٧)

د. نـورهان الشيـخ*

ظن غالبية الساسة والمحللين، لحظة تفكك الاتحاد السوفيتى منذ ربع قرن، أنه لن تقوم لروسيا الاتحادية، دولة الاستمرار للكيان السوفيتى، قائمة كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة مرة أخرى. وعلى مدى عقدين تاليين كان الاتجاه العام للتحليلات والتقديرات خاصة الغربية منها، يعتبر العودة الروسية ضرباً من الاحلام وربما الأوهام التى لن تجد طريقاً للواقع. فى هذا السياق، مثل الموقف الروسى من الأزمة الأوكرانية، وما أبدته من ثبات وعدم إكتراث إزاء الضغوط والعقوبات الغربية رغم حدتها، بل والتصعيد غير المسبوق مع الولايات المتحدة والمواجهة مع حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى الساحة الأوروبية لاسيما شرقها وشمالها، ما يشبه الصدمة للكثيرين الذين لم يتوقعوا، أو يرغبوا، فى هذه العودة الروسية التى قلبت موازين القوى وغيرت من مسار الأحداث فى العديد من القضايا ومست مباشرة المصالح الغربية والمكانة الأمريكية.

وتجاوز النفوذ الروسى المواجهة مع الغرب والحدود الأوروبية لدوائر عالمية أرحب، حيث استطاعت روسيا إختراق مناطق النفوذ الأمريكى التقليدى فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وأعلنت موسكو عزمها العودة إلى قواعدها العسكرية فى كوبا وفيتنام، ومن المعروف أن الأخيرة كانت موطئ قدم هامة للنفوذ السوفيتى، وكان بها أكبر قاعدة عسكرية سوفيتية خارج الاتحاد السوفيتى. وكذلك الحال بالنسبة لكوبا، التي تبعد عن الولايات المتحدة حوالي ١٥٠ كيلومترا، وصاحبة أشهر أزمة فى تاريخ العلاقات الدولية عندما قامت موسكو بالشروع فى بناء قواعد صاروخية بها مطلع الستينات من القرن الماضى. كذلك، قامت موسكو بنشر منظومات "باستيون" الصاروخية الشاطئية، الأسرع من الصوت في جزر الكوريل التى تدعى اليابان أحقية بها؛ تأكيداً لسيادتها على الجزر، ولحماية مياهها الإقليمية وقواعدها العسكرية البحرية فى منطقة يتزايد فيها التوتر نتيجة استمرار التجارب النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، الحليف التقليدى لموسكو. هذا إلى جانب الاهتمام المتزايد بأفريقيا، والدفع بالتعاون التقنى والاقتصادى والعسكرى مع القارة السمراء.

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

صاحب ذلك، قفزات فى الشراكة الروسية الصينية وتوطيد أكبر للتعاون الاستراتيجى مع الهند على النحو الذى أصبح معه المثلث الاستراتيجى (روسيا، الصين، الهند) قاعدة أنطلقت منها أثنين من الأطر الدولية الهامة والمؤثرة التى استطاعت فى مدى زمنى قصير أن تغير كثيراً من معادلات وتوازنات القوى الدولية، وهما مجموعة بريكس الاقتصادية (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا)، ومنظمة شنجهاى الأمنية (روسيا، الصين، كازاخستان، قرجيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، الهند، باكستان). فروسيا لم تعود منفردة ولكن فى إطار حاضنة آسيوية تضم قوى عملاقة مثل الصين، وصاعدة بقوة مثل الهند، إلى جانب الفضاء السوفيتى التقليدى، حيث تبدى روسيا حرصاً واضحاً على إحياء الروابط الاقتصادية والاستراتيجية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة التى أصبحت دولاً مستقلة، وذلك من خلال الاتحاد الأوراسى، مشروع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الواعد لإقامة اتحاد اقتصادى وجمركى يشمل حاليا خمساً من هذه الجمهوريات، وإعادة نشر القواعد والقوات الروسية فى عدد من هذه الجمهوريات تحت مظلة منظمة الأمن الجماعى التى تقودها روسيا أو من خلال اتفاقات ثنائية كما هو الحال مع قرجيزستان وطاجيكستان، وأعلنت روسيا العام الماضى عزمها إنشاء نظام دفاع جوي إقليمي مشترك مع البلدين على غرار منظومة الدفاع الجوى الموحدة بين روسيا وكازاخستان، وتكثيف تواجدها العسكرى فى منطقة آسيا الوسطى.

ولعل التطور الأبرز والأكثر قرباً وتأثيراً على عالمنا العربى كان على الساحة السورية، فالتدخل الروسى فى سوريا يظل تطور مفصلى فى السياسة الروسية والتوازنات العالمية، خاصة مع الحرفية والكفاءة العالية التى ظهرت فى إدارة موسكو لعملياتها العسكرية خارج أراضيها، وإنفرادها بإدارة عملية التسوية السلمية فى أستانا، والتنسيق العسكرى والسياسى عالى المستوى مع عدد من القوى الإقليمية الهامة فى المنطقة. كما إن تحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية روسية دائمة، إلى جانب القاعدة الجوية الروسية فى حميميم بسوريا، ونشر منظومات "إس ٤٠٠" في الأخيرة، ووضع الطراد "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ "فورت" المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة "إس-٣٠٠") في ساحل اللاذقية، أكد عودة الدور الفاعل لروسيا فى المنطقة وخارجها، وأثار تساؤلات هامة حول أبعاد هذه العودة وحدودها، وما إذا كانت تمثل إحياءً للدور السوفيتى أم إنها إنطلاقة جديدة لروسيا على أسس مختلفة عن مثيلتها السوفيتية.

وتمتلك روسيا، دون شك، قدرات عسكرية نووية وتقليدية ضخمة لا تقل عن مثيلتها السوفيتية، بل ربما تفوقها، وتتمتع بمقومات القوة الكبرى الفاعلة وفى مقدمتها الإرادة والرؤية لممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى. إلا إنه من الواضح أن روسيا لا تستعيد الدور السوفيتى، الذى كان يحكمه الاعتبارات الأيديولوجية كمحدد أساسى وربما وحيد، وهى غير راغبة فى ذلك. فالتوجهات الروسية الراهنة يحكمها اعتبارات مصلحية وبرجماتية بحتة تتمثل فى ضمان الأمن القومى الروسى بمعناه الواسع وأبعاده المختلفة، وتحقيق المصالح الروسية لاسيما الاقتصادية منها. ولايتعلق الأمر بدوافع أيديولوجية كما كان عليه الحال خلال الحقبة السوفيتية، وإنما بإعتبارات براجماتية تتعلق بالتنافس على أسواق الطاقة والسلاح من ناحية، ومقتضيات أمنية تتعلق بضرورة مواجهة توسيع حلف شمال الأطلسى (الناتو) وتكثيف ترسانته العسكرية على الحدود الروسية، والذى تعتبره روسيا التهديد الرئيسى لأمنها القومى، والقضاء التام على الارهاب واستئصاله من جذوره باعتباره خطر داهم على روسيا وجوارها ذو الأغلبية المسلمة فى آسيا الوسطى والقوقاز من ناحية أخرى.

وتواجه الجهود الروسية لاستعادة دورها العالمى تحديات داخلية ودولية عدة قد تقيد الإطلاق الكامل للدور الروسى، ولعل التحدى الأهم والأكثر تأثيراً، يتعلق بالقدرات الروسية ذاتها، فقد جاءت الانطلاقة الروسية بناء على تحسن واضح فى الاقتصاد الروسى الذى حقق نسبة نمو بلغت ٧% على مدى السنوات الأولى من العقد الماضى وحتى الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، الأمر الذى اتاح الفرصة لاستعادة روسيا لعافيتها ومكانتها كقوة كبرى وإعادة تطوير القدرات العسكرية والدفع بها لمستويات غير مسبوقة، وتطوير توظيف روسيا لأدوات القوة الناعمة الثقافية والاعلامية فى سياستها الخارجية. إلا إن الاقتصاد الروسى تلقى ضربات موجعة على مدى العامين الماضيين وشهد تراجع وانكماش واضح نتيجة التدهور الحاد فى أسعار النفط، التى مازالت تلقى بظلال سلبية واضحة على الأوضاع الاقتصادية الروسية فى ضوء الاعتماد على صادرات الطاقة التى تمد الموازنة الروسية بأكثر من نصف إيراداتها وتمثل أكثر من ثلثين الصادرات الروسية للخارج.

ورغم بعض المؤشرات الإيجابية والتوقعات المتفائلة بشأن أداء الاقتصاد الروسى فى أعقاب قرار "أوبك" خفض حجم الانتاج لتحسين الأسعار، والارتفاع النسبى للأخيرة بالفعل، إلى جانب التقديرات الروسية التى تشير إلى "استقرار" وضع الاقتصاد الروسي خلال العام المنصرم فى ضوء سيطرة الدولة على معظم التحديات التي واجهها خاصة على خلفية التدهور الحاد فى

أسعار النفط، وإنه تمتع بمرونة وقدرة على التكيف في ظل أسعار النفط المنخفضة، والعقوبات الغربية ضد روسيا فى أعقاب الأزمة الأوكرانية. وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أوائل ديسمبر الماضى، أن عام ٢٠١٦ شهد تراجع ضئيل فى الناتج المحلي بلغ ٠.٢%، مقابل ٣.٧% عام ٢٠١٥، وتراجعت معدلات التضخم في روسيا إلى ٥.٨%. واستطاعت روسيا زيادة حجم احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي والذهب إلى نحو ٣٩٠ مليار دولار (سادس أكبر احتياطى عالمى عام ٢٠١٦)، مقارنة بحوالى ٣٦٨ مليار دولار مطلع عام ٢٠١٦. كما تمكنت من الحفاظ على احتياطات الصندوقين السياديين، "صندوق الرفاه الوطني" و"الصندوق الاحتياطي"، اللذين بلغت احتياطاتهما ١٠٣.٨٦ مليار دولار. ونجحت الحكومة فى كبح تهاوي العملة الوطنية أمام الدولار من أعلى مستوى وصلته يوم ٢١ يناير ٢٠١٥ عند ٨٢.٤٤ روبل للدولار الواحد إلى ٦٠.٦٦ روبل للدولار يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٦. كما احتلت روسيا المركز الأول في تصدير القمح إذ بلغ محصولها لعام ٢٠١٦ حوالي ١١٦ مليون طن، وبلغت صادرات الحبوب ٤٠ مليون طن، منها ٣٠ مليون طن من القمح. إلا إن الاقتصاد الروسى ما زال يعانى، وهو أمر يفرض تحديات جدية على الحكومة الروسية خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تلبية متطلبات العمليات والقواعد العسكرية والنفقات المرتبطة بتعزيز القدرات الدفاعية فى مواجهة حلف الناتو والتدخل العسكرى فى سوريا.

أما التحدى الثانى فيتعلق بمدى القبول بعودة الدور الروسى من جانب القوى الكبرى الأخرى، فالواضح أن روسيا انتزعت مكانتها ونفوذها العالمى رغم أنف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، ولم يكن ذلك بناء على تفاهمات أو توافقات لتقاسم النفوذ فى مناطق العالم المختلفة، ولعل هذا ما أثار غضب الغرب الذى رأى أن موسكو "خدرته" وناورت طيلة العقد الماضى حتى استعادت قدراتها الاقتصادية والعسكرية وبدأت فى ترجمة ذلك إلى نفوذ إقليمى ودولى واسع النطاق أصطدم بالنفوذ والطموحات الأمريكية فى أكثر من موضع، وبدا وكأن هناك حرب باردة جديدة بين موسكو وواشنطن لا تحكمها الاعتبارات الأيدولوجية وإنما السعى للهيمنة الاستراتيجية والمكانة العالمية وما يرتبط بذلك من عوائد اقتصادية.

ورغم أن حديث الرئيس الأمريكى دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية حول العلاقة مع روسيا أنطوى على لغة خطاب مختلفة تماماً عن تلك التى تبنتها إدارة أوباما، وصلت إلى حد "إعجابه" بالرئيس بوتين، باعتباره "القائد القوى" الذى يجب "التفاهم" معه، واختياره لريكس تيلرسون لحقيبة الخارجية في الإدارة القادمة، المعروف بعلاقته الوثيقة مع روسيا، والذى قلده بوتين وسام الصداقة الروسي عام ٢٠١٣. واختياره أيضاً الجنرال المتقاعد، مايكل فلين، للعمل

مستشاراً للأمن القومي، الذى زار موسكو للمشاركة فى احتفال بذكرى تدشين قناة "أر تى" وجلس بالقرب من الرئيس بوتين. الأمر الذى أثار التفاؤل بإمكانية خروج العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة من حالة التأزم التى تمر بها منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، وحدوث إنفراجه فى العلاقة بين البلدين ستلقى بظلال واضحة على العديد من الملفات والقضايا الإقليمية التى تعقدت على خلفية التناقض وتراجع التفاهم بين واشنطن وموسكو.

إلا إن التطورات اللاحقة جعلت هذا التفاؤل حذراً، وبدا أن الإنفراج المأمول فى العلاقات الأمريكية الروسية لن يمثل نقلة نوعية فى جوهر هذه العلاقة والذى سيظل التنافس وتناقض المصالح هو السمة الغالبة له، خاصة وأن الرئيس الأمريكى لا يملك سلطات مطلقة وهناك مؤسسات أخرى تشاركه البت فى قرارات السياسة الخارجية أهمها الكونجرس والبنتاجون والمخابرات المركزية التى تناصب روسيا العداء علناً خاصة على خلفية قضية القرصنة الألكترونية والمزاعم بشأن التدخل الروسى للتأثير فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، فضلاً عن ما يبديه الحلفاء فى أوروبا من تحفظات على أى مساس بثوابت التحالف الغربى. ولذا قد يقتصر الأمر فقط على أسلوب وأدوات إدارة هذه التناقضات ولغة الخطاب المستخدمة والتى من المتوقع أن تكون أكثر هدوئاً وقابلية للحلول الوسط فى ظل إستئناف التواصل المباشر بين قيادات البلدين، واستعداد ترامب لما أطلق عليه "الصفقات الكبرى". فقد وصلت إدارة أوباما إلى أقصى تصعيد ممكن مع موسكو، وربما يقتصر دور ترامب على "إدارة" العلاقة مع روسيا بطريقة ظاهرها التفاهم والود، دون تنازلات حقيقية عن أياً من المكتسبات الأمريكية.

وتتضمن التناقضات بين البلدين مدى واسع من القضايا لعل أولها الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ الذى قامت واشنطن بنشره فى دول شرق أوروبا، وكانت روسيا تأمل فى أن يعيد ترامب النظر فى الدرع الأمريكى، إلا إن الأخير أكد عزمه على إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية التى وصفها بأنه "منهكة"، و"إنشاء نظام الدرع الصاروخي على أساس أحدث التقنيات"، وقد بدأ بالفعل العمل على تصميم مكونات جديدة في هذه المنظومة تمهيدا لنشرها مستقبلا في الفضاء، فى إحياء لبرنامج "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" أو ما عُرف بـ "حرب النجوم" الذي دشنه الرئيس رونالد ريجان عام ١٩٨٣ وتم تجميده منتصف التسعينات، بهدف استخدام النظم الفضائية لحماية الولايات المتحدة من الهجوم المفترض بالصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية، الأمر الذى يشير إلى استمرار قضية الدرع الصاروخى كأحد أبرز نقاط الخلاف الروسى الأمريكى. كما تعد قضية تمدد حلف شمال الأطلسى (الناتو) شرقاً، أحد أبرز أسباب التوتر بين البلدين حيث تعتبر روسيا ذلك تهديدا مباشراً لأمنها القومى. ورغم أن ترامب وصف الناتو، في مقابلة له مع صحيفتي "بيلد" الألمانية و"تايمز" البريطانية منتصف يناير، بأنه منظمة

"عفى عليها الزمن"، وأنتقد الناتو ورأى أنه لم يعمل على حل قضية الإرهاب، كما سبق وأن وعد خلال حملته الانتخابية، بإعادة النظر في التزامات الولايات المتحدة في إطار الحلف، إذا لم تزد الدول الأعضاء الأخرى في الناتو نفقاتها الدفاعية إلى ٢% من ناتجها القومى. إلا إن انتقادات ترامب لحلف الناتو، الذى اعتبره منظمة "هامة"، هى غالباً لتجديد دماء الحلف وإكسابه دور وفعالية أكبر فى مواجهة التحديات وتوجيهه للتركيز أكثر على محاربة الارهاب، مع تخفيف العبء المادى الذى يمثله الحلف على الكاهل الأمريكى، فضلا عن إنه ليس من المتصور أن يسمح البنتاجون لترامب بالمساس بالحلف الذى يعتبر العمود الفقرى للاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

ولا تقل الأزمة الأوكرانية تعقيداً عن القضايا السابقة، وكانت هى الأزمة المفجرة للتوتر بين البلدين والتصعيد المرتبط بفرض العقوبات الغربية على موسكو. وقد أشار ترامب في كلمة ألقاها يوم ١ أغسطس، أمام أنصاره في مدينة كولومبس بولاية أوهايو الأمريكية، إلى أنه سيدرس إمكانية الاعتراف بالقرم جزءا من الأراضي الروسية، في حال انتخابه رئيساً، إلا إنه عقب توليه السلطة، اعتبر ترامب أنه لا يزال من المبكر الحديث عن رفع العقوبات بحق روسيا، وإنه سيبقي على العقوبات لفترة من الزمن، ونفى تخفيف بعض العقوبات التى فرضتها إدارة أوباما فى ديسمبر الماضى على هيئة الأمن الفيدرالي الروسية، واعدا بإلغاء العقوبات إذا أثبتت روسيا تعاونها مع بلاده، وهو أمر تقديرى غير محدد من حيث المضمون والتوقيت، ويعنى أن تجميد الوضع فى أوكرانيا على ما هو عليه قد يستمر لفترة ليست بالقصيرة.

ولا يخلو الملف السورى من الشد والجذب أيضاً، فقد بدا موقف ترامب مختلفاً عن سلفه أوباما حيث أعطى الأولوية لقتال داعش بدلاً من إزاحة الأسد، وأشار إلى ذلك صراحة فى مقابلة له مع وكالة "رويترز". وفي مقابلة أخرى مع صحيفة وول ستريت جورنال، فى ١٣ نوفمبر، حذر ترامب من أن استهداف بلاده النظام السوري أو دعمها المعارضة السورية المسلحة قد ينتهي بمواجهة مع روسيا، الأمر الذى جعل ترامب يبدو قريباً من الموقف الروسى. إلا إن إعلان ترامب فى ٢٥ يناير عن عزمه إقامة مناطق آمنة فى سوريا، وتوجيهه لوزارتي الخارجية والدفاع في حكومته بوضع خطة لإنشاء مناطق آمنة للمدنيين في سوريا والدول المجاورة في غضون ٩٠ يوما من تاريخ الأمر، أثار إنزعاج وقلق موسكو، الذى ربما خفف منه قليلاً الاتصال الهاتفى الممتد لحوالى ٤٥ دقيقة بين بوتين وترامب الذى أعقب قرار الأخير بأيام، واتفقا خلاله على ضرورة التنسيق الحقيقي بين البلدين من أجل القضاء على داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية في سوريا.

لقد عادت روسيا كفاعل دولى هام ومؤثر، فى إطار تغيرات هيكلية واضحة فى موازين القوى العالمية على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادى، ولكن مازال على روسيا التعامل بنجاح مع التحديات الداخلية والدولية التى تواجه دورها المتنامى عالمياً وإقليمياً حتى تستطيع أن تؤمن إنطلاقتها وتضمن الاحتفاظ بمكانة القوة الكبرى التى بلغتها، فليس من الصعب الوصول للقمة، ولكن من الصعب الحفاظ عليها...